«دار الاستثمار» تنجز إصدار إقرارات الدين المذيلة بالصيغة التنفيذية للبنوك والمستثمرين

أعلنت شركة دار الاستثمار عن الانتهاء من إصدار اقرارات الدين المذيلة بالصيغة التنفيذية للبنوك والمستثمرين وفقا لحكم المحكمة المختصة بإعادة هيكلة الشركات بالتصديق على خطة إعادة هيكلة التزامات الشركة وسيتم تسليم الاقرارات بمقر الشركة بالراية ـ الدور 31. ويمكن للدائنين مراجعة الشركة لتسلم الاقرار الخاص بكل دائن، ابتداء من اليوم الاحد 19 الجاري، على أن يكون هناك تفويض بتسلم الاقرار موقع من الممثل القانوني لكل دائن.

قيمة الاستثمار تصل إلى 15 مليون دولار وتغير وجهتها إلى الاستثمارات منخفضة المخاطر

«هيئة الاستثمار» تتجه إلى التخارج من أحد استثماراتها في سورية عبر «الكويتية المتحدة للاستثمار»

كشفت مصادر ذات صلة لـ «الأنباء» عن توجه الهيئة العامة للاستثمار للتخارج من احد استثماراتها في سورية عبر الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار التي أسستها برأسمال قدره 200 مليون دولار بناء على توصية من اللجنة الوزارية الكويتية ـ السورية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري بهدف الاستثمار في سورية، مبينة ان قيمة ذلك الاستثمار تصل إلى 15 مليون دولار.

وأضافت المصادر ان عملية التخارج جاءت بعد أن بينت نتائج دراسة أجرتها الشركة للتعرف على مدى انعكاس استمرارية المشروع من عدمه في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية والتي دعت الى ضرورة التخارج من الاستثمار حتى لا تتكبد الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار أي خسائر في ظل الأوضاع الراهنة، مشيرة إلى أن الشركة حاليا تدرس وضع استراتيجية جديدة متوافقة مع مقومات الاقتصاد العالمي وليس المحلي فقط لتؤهلها للدخول في مشروعات حيوية بالعديد من القطاعات الاقتصادية في سورية ذات العوائد الجيدة والبعيدة عن المخاطر المرتفعة.

وأشارت إلى ان «الكويتية المتحدة للاستثمار» تدرس تأسيس شركات تعمل في مجال التطوير العقاري والخدمات العامة، لافتة الى ان ذلك النهج سيعود عليها بالنفع وبعوائد أفضل على اعتبار كلفة تلك الشركات سيكون اقل بكثير مقارنة بالشركات التي يتم تأسيسها في دول المنطقة، فضلا عن انخفاض معدل المخاطر خاصة في الوقت الحالي الذي تشهد فيه بعض الدول العربية توترات سياسية.

● محمود فاروق

15 مكتباً فقط هي القادرة على تطبيق معايير الهيئة من بين 200 ترخيص

فوضى مكاتب التدقيق إلى الزوال

توقعت مصادر لـ «الأنباء» أن فوضى مهنة التدقيق والاستشارات في الكويت في طريقها للزوال بعد صدور القرارين رقمي 8 و10 المنظمين لعمل تلك المكاتب خلال المرحلة المقبلة، لافتة الى أن الشركات المؤهلة لتنفيذ تلك التعليمات لا تتجاوز 15 مكتبا من بين 200 ترخيص لتأسيس مكاتب استشارات وتدقيق في الكويت.

وبينت المصادر أن مزيدا من التنظيم سيصدر بحق تلك الشركات منها فصل عمل مكاتب التدقيق عن الاستشارات وتخصصها إما في التدقيق أو الاستشارات، مستدركة بأن شروط اعتماد مكاتب التدقيق ستضع شركات كثيرة تحت مقصلة التنظيف الإجباري للكثير من الأخطاء التي وصفتها المصادر بالخطايا والتي منها رفع قيم الأصول أكثر من قيمتها أو التغاضي عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي نصت عليها وزارة التجارة وعممتها على الشركات منذ عام 1990.

واستدركت أن هيئة أسواق المال ومنذ انتقال سجل مراقبي الحسابات للشركات المدرجة قامت بتوجيه كتب إلى أكبر 8 شركات عاملة في مكاتب التدقيق والمعتمدين لديها كمرحلة أولى تستعلم فيها عن عدد موظفي تلك الشركات وعملائها ومنهجية العمل التي تتبعها في إعداد الميزانيات، متوقعة أن تقوم «الهيئة» بإجراءات فعالة من شأنها زيادة قدرة الشركات العاملة في مجال التدقيق خلال الفترة المقبلة والعاملة تحت مظلة هيئة أسواق المال.

وفي السياق ذاته، توالت ردود الفعل من قبل بعض العاملين في مكاتب التدقيق، حيث أبدت انزعاجها من المادة 3 من القرار في عنصرها الأول الذي يحدد مواصفات اعتماد الهيئة لمكاتب التدقيق، خاصة ما يتعلق بالفقرة الخاصة بنسبة التكويت في كل مكتب والبالغة 25٪ في السنة الأولى التي ستزيد 10٪ سنويا لتصل إلى 50٪ في مرحلة لاحقة، مستدركة بأن الشركات الأربع الكبار في السوق ستعترض على تلك المادة لخطورتها على أداء مهنة التدقيق، كاشفة النقاب عن اتجاه تلك الشركات لطلب اجتماع مع ممثلي هيئة أسواق المال لمناقشة تلك القرارات.

وكانت هيئة أسواق المال قد أصدرت قراريها رقمي 8 و10 لسنة 2011 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت، حيث نص القرار رقم 10 على اعتماد معايير المحاسبة الدولية لدى الهيئة، فيما نص القرار رقم 8 على إصدار نظام مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة وذلك بغرض تنظيم عمل المهنة في الفترة المقبلة.

● عمر راشد

ملاحظات المساهمين حول «مكاتب التدقيق» تقترب من الوصول إلى النهاية

هيئة أسواق المال تجتمع الأسبوع الجاري مع «هيئة الاستثمار» و«التأمينات»

ذكرت مصادر لـ «الأنباء» أن الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ستجتمع مع ممثلين من هيئة أسواق المال الأسبوع الجاري لبحث الطلب الذي تقدمت به الخاص باستثناء الإفصاح اليومي عن ملكياتهما في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق لتصبح بشكل أسبوعي، علما ان المادة رقم 391 من قانون هيئة أسواق المال تنص على: «يتعين على البورصة المدرجة بها الورقة المالية أن تعلن عن المعلومات التي تلقتها بشأن الافصاحات عن المصالح فور تلقيها المعلومات على لوحة إعلانات السوق وموقع السوق الالكتروني وأي وسائل إعلان تستجد لإعلان البيانات في بورصة الأوراق المالية» الأمر الذي سيفرض على الجهتين الحكوميتين الافصاح عن المضاربات والتحركات الاستثمارية التي تقوم بها في السوق بشكل يومي.

وتوقعت مصادر أن تستبعد او تستثني هيئة اسواق المال أي جهة حكومية تستثمر في البورصة وسيتم التعامل معها مثلها مثل أي شركة تقوم بشراء الاسهم وبيعها في الوقت الذي تراه مناسبا رغم المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة الانكشاف الذي سيلحق بجميع عملياتها اليومية امام جميع المستثمرين في السوق، الأمر الذي قد يدفع الجهات الحكومية إلى تصعيد ذلك الخلاف خلال الآونة المقبلة، علما أنه في حالة التوصل إلى اتفاق حول الاستثناء من الافصاحات اليومية سيتم تطبيق القرار على جميع الجهات الحكومية التي تساهم في الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية.

● محمود فاروق

3 أسباب وراء اتخاذها القرار أهمها شح السيولة

شركات استثمارية أرسلت كتباً لـ «المركزي» بخيار الرقابة المزدوجة الأسبوع الماضي

رغم «شرباكة» الرقابة المزدوجة التي ستزيد من الأعباء الرقابية على شركات الاستثمار التي ستكون مشدودة بحبل أحد طرفيه مع هيئة أسواق المال والآخر مع بنك الكويت المركزي، إلا أن عددا كبيرا من الشركات الاستثمارية أجمعت رأيها على خيار الرقابة المزدوجة، وذلك حسب ما صرحت به مصادر مطلعة لـ «الأنباء» التي أكدت أن عددا من شركات الاستثمار أرسلت منذ الأسبوع الماضي كتبا إلى بنك الكويت المركزي حسمت من خلالها خيار الشركات الاستثمارية بالدخول في الرقابة المزدوجة لتكون تبعيتها الرقابية لهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي على حد سواء.

واضافت المصادر أن خيار الشركات بالرقابة المزدوجة جاء لعدد من الأسباب أولها أنه من الصعوبة لدى الشركات فصل إدارة التمويل لديها في شركة منفصلة برأسمال 15 مليون دينار في ظل شح السيولة وانعدام فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة، مستدركة بأن ثاني الأسباب التي تدعو لهذا الخيار تتمثل في أن الحصول على رخصة تمويل في المستقبل قد يكون غير مأمون العواقب في ظل غياب تعليمات واضحة من بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص.

ولفتت المصادر الى أن من بين الصعوبات الخاصة بالفصل ما يتعلق بتعميم «المركزي» الداعي للفصل، مشيرة الى أن بنك الكويت المركزي قد وجه الشركات في الماضي وبعد تداعيات الأزمة بضرورة الاندماج منعا للإفلاس، إلا أنه عاد وأقر بضرورة الانفصال بعد أن بدأت الشركات في عمليات اندماج ناجحة، متسائلة: هل أزمة الشركات المتعثرة تكمن في الفصل أم الاندماج؟

● عمر راشد

«المركزي» يرسل ميزانية «أعيان» قريباً

كشفت مصادر لـ «الأنباء» عن أن بنك الكويت المركزي سيرسل ميزانية شركة أعيان للإجارة والاستثمار عن 2010 نهاية يونيو الجاري بخسارة تتراوح بين 25 و30 مليون دينار، لافتة الى أن الشركة بانتظار الميزانية التي طال انتظارها للبدء في إجراءات تنفيذ اتفاق خطة إعادة الهيكلة التي وقعتها «أعيان» مع ما يقارب 70٪ من دائنيها. وبينت المصادر أن تشكيلة مجلس الإدارة ستكون من كتلة كبار الملاك ممثلة في كبار ملاك الشركة من الأفراد والشركات، حيث سيدخل بيت التمويل الكويتي بحصة لا تقل عن عضوين أو ثلاثة في مجلس الإدارة فيما سيظل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من نصيب رئيس مجلس إدارتها الحالي علي الغانم أو من ينوب عنه. وقالت إن الدائنين الذين لم يوقعوا سيدخلون تحت مظلة قانون الاستقرار المالي بعد نفاذ الفترة القانونية المطلوبة لتوقيع خطة إعادة الهيكلة، مستدركة بأن الدائنين الخارجيين وعددهم 25 بنكا لا يملكون خيارا سوى التوقيع بعد حسم الدائنين المحليين أمرهم بخيار التوقيع.

● عمر راشد

«المقاصة» تعتزم تحويل 15,5 مليون دينار من أرباحها المرحلة لزيادة رأسمالها

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الشركة الكويتية للمقاصة تعتزم تحويل مبلغ 15,5 مليون دينار من أرباحها المرحلة والتي تمثل مقدار الزيادة في رأسمال الشركة خلال الاسبوعين المقبلين. وذكرت المصادر ان عملية الزيادة التي أقرتها الجمعية العمومية للشركة مؤخرا من 4,5 الى 20 مليون دينار والتي تأتي في إطار سعي الشركة للتوافق مع استحقاقات مرحلة هيئة أسواق المال تقرر ان تكون من ارباح الشركة المرحلة على اعتبار انها تكفي مقدار الزيادة وسيكون هناك فائض يظل في الاحتياطي العام للشركة، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لطلب المشاركة في الزيادة من قبل المساهمين. ولم تكشف المصادر عن حجم المتبقي من الأرباح المرحلة بعد توجيه 15,5 مليون دينار منها الى زيادة رأس المال.

● شريف حمدي

لجنة تخصيص البورصة تضع لمساتها للتوقيع مع جهة محلية لتقييم الأصول

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة المكلفة من قبل هيئة اسواق المال لتخصيص البورصة الكويتية بصدد وضع اللمسات الأخيرة لإبرام الاتفاق مع جهة محلية وقع الاختيار عليها ولديها ارتباطات مع مكاتب استشارات عالمية ليسند اليها مهام وضع الأطر القانونية والمالية والفنية لعملية التخصيص.

وأشارت المصادر الى ان الإعلان عن تكليف هذه الجهة رسميا سيكون قريبا جدا، كي تتمكن من انجاز المهام الموكلة إليها وفي مقدمتها تقييم أصول البورصة.

وذكرت انه لا توجد عقبات تحول دون تنفيذ خطة التخصيص الموضوعة من قبل اللجنة وفق المدى الزمني المقرر لتخصيص البورصة، مشيرة الى ان هناك مخاوف من قبل اللجنة من الإجراءات الروتينية المتبعة في الكويت عند تأسيس الشركة المساهمة الخاصة التي ستتولى إدارة البورصة بعد تخصيصها، وفيما عدا ذلك فإنه من المتوقع ان تسير الأمور وفق الخطة الموضوعة.

● شريف حمدي

أجمعوا لـ «الأنباء» على أن دعمها حكومياً «مطلوب» واختلفوا على شكل التدخل

اقتصاديون: تأسيس صناديق جديدة ودعم «الحالية» أحد الحلول لدعم السوق

أجمع عدد من المحللين والمستثمرين على أهمية دعم الصناديق الاستثمارية العاملة في السوق خلال المرحلة المقبلة مستندين في ذلك الى الفرص الاستثمارية التي أفرزتها تداعيات الأزمة المالية والتي جعلتهم يصفون تلك الفرص بالنادرة والتي لن تتكرر خلال المرحلة المقبلة.

وقالوا إن هناك الكثير من الأسهم التي وصلت للقاع وجعلت الكثيرين يتطلعون للدخول فيها خاصة ان الفرص الاستثمارية البديلة الأخرى باتت شبه منعدمة في ظل الأوضاع السياسية المحلية «المتأزمة» أو الخارجية التي تعاني توترات سياسية جعلت رأس المال قلقا من الدخول في أي استثمارات جديدة خلال الفترة المقبلة.

وفيما أجمع المستثمرون على ضرورة دخول الهيئة العامة للاستثمار لدعم تلك الصناديق من خلال الدخول كمستثمر مباشر فيها أو تأسيس صناديق اخرى، اختلف البعض حول طريقة دخول الهيئة وتوقيت الدخول.

سليمان الوقيان

حامد البسام

محمد الهاجري

ميثم الشخص

فقد أشار البعض الى ان تدخل الهيئة في عمل الصناديق سيكون متأخراً في ظل الأوضاع الراهنة التي لا تفرز أي عوائد تساهم في تعزيز المال العام، مستدركين بأن الأسهم التي يراها البعض مغرية، قد تراها هيئة الاستثمار عديمة الجدوى.

وأقروا بأن عدم وضوح التشريعات المنظمة للسوق وعدم الفصل بين الجهات المعنية العاملة تجعل من الاستثمار في أداء تلك الصناديق الاستثمارية أمرا «غامضا» و«غير واضح»..

وفيما يلي التفاصيل:

تأسيس صناديق جديدة

بداية أوضح رئيس مجلس إدارة شركة صفاة طاقة القابضة ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة عربي القابضة حامد البسام أن تأسيس صناديق استثمارية جديدة يعد من الأمور المهمة التي تعزز من أداء السوق في المرحلة المقبلة، مستدركا بأن القوانين المنظمة لتأسيس الصناديق الاستثمارية «غير واضحة» وتحتاج الى الفصل بين الجهات المنظمة لعملها خلال الاستثمارية الجادة التي تغري المستثمر بالدخول فيها.

واستدرك البسام بالقول: «إن بعض الاستثمارات المليارية في الخارج أثبتت فشلا في الأداء بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية وعلى الهيئة ان تفكر بالاستثمار في الفرص الحالية بدلا من دفع المال العام للاستثمار في الخارج دون جدوى».

تراجعات السوق الحادة

بدوره، قال عضو مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار سليمان الوقيان ان إقبال الهيئة العامة للاستثمار لدعم صناديق الاستثمار الحالية قد لا يكون مناسبا في ظل التراجعات الحادة التي يعانيها السوق حاليا، مع عدم وضوح أداء تلك الشركات خلال العام الحالي.

وبين الوقيان ان اقتناص فرص استثمارية جديدة في السوق قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرة أكثر من العوائد المتوقعة ما يجعل التردد السمة الغالبة في أداء السوق خلال المرحلة المقبلة، واستدرك بأن تهيئة بيئة الاستثمار وخلق فرص حقيقية أمام المستثمرين تجعلهم قادرين على معرفة اي الفرص الاستثمارية يمكنهم الدخول فيها.

وأشار الوقيان إلى ان تشابك الجهات المعنية لتنظيم عمل الصناديق الاستثمارية وعدم وجود رؤية مستقبلية لها جعلت العمل فيها غامضا.

تغيير المواد المنظمة لعمل الصناديق

واستعرض مدير الاستثمار في شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ميثم الشخص اهم معوقات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية بالقول ان المواد المنظمة لأداء الصناديق الاستثمارية في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال تعرقل أداء المستثمرين وتجعل دخولهم للاستثمار أمرا صعبا، لافتا الى أهمية العمل على تغيير تلك المواد بما يساعد على جذب المستثمرين للدخول في تلك الصناديق.

وقال الشخص إن غياب التشريعات التي تراعي خصوصية السوق الكويتي الذي يعاني تراجعات حادة لبعض الأسهم التي تعد «تشغيلية» وذات عوائد مجزية على المدى البعيد، ادى الى عدم تفعيل أداء المحافظ والصناديق الحالية.

الدعم من خلال الإنفاق

أما رئيس جمعية المراجعين والمحاسبين الكويتية السابق محمد الهاجري فقد أبدى اعتراضه على دخول الحكومة في دعم الصناديق الاستثمارية لأن ذلك يتنافى مع مبدأ السوق الحر الذي يؤكد على ضرورة إصلاح السوق نفسه بنفسه دون أي مشاكل.

ولفت الهاجري الى ان السوق في الكويت لا يعمل بالشكل الصحيح، فالدولة تعمل وفق نظام السوق الحر إلا ان جميع المجالات الاقتصادية تسيطر عليها الدولة ما يثير الكثير من التعجب.

وبين ان الدعم الحكومي للصناديق الاستثمارية يمكن ان يتم بشكل غير مباشر من خلال دعم المشاريع الحكومية وزيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية التي ستنعكس إيجابا على السوق والأداء الاقتصادي بشكل عام.

● عمر راشد